وزارة التخطيط رصدت ١,٥ مليار لتطوير ٢٣٥ منطقة منها

تطوير العشوائيات.. ضرورة

أعلن د. عثمان محمد عثمان وزير التخطيط أن الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ تتضمن تطوير وتنمية ٢٣٥ منطقة عشوائية باستثمارات تقدر بـ ١,٥ مليار جنيه منها ١٨٤,١ مليون جنيه فى خطة السنة الحالية ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.

واشار وزير التخطيط إلى ان المناطق العشوائية التى سيتم تطويرها خلال الخطة الخمسية الجديدة هى فى الحقيقة استكمال لباقى مناطق المرحلة الثانية من خطة بدأتها الدولة منذ عشر سنوات لمعالجة ظاهرة انتشار العشوائيات وذلك بتطوير ١١١٩ منطقة عشوائية متكلفة ٥,٣ مليار جنيه، وقال الوزير أن المرحلة الأولى كانت خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ واستهدفت تطوير ٥٧٨ منطقة عشوائية فى ١١ محافظة ويقطن بها ١٠,٦ مليون نسمة تقريباً يمثلون حوالى ٣٠٪ من سكان هذه المحافظات وبتكلفة ٢,١٤ مليار جنيه.

إزالة المناطق العشوائية المكونة من العشش والأكواخ وتوفير مساكن بديلة لسكانها

د. عبدالله عبد العزيز:

تحقيق:
ناهد النبراوى

عثمان محمد عثمان

مصطفى زكى

وأضاف د. عثمان أن المرحلة الثانية تمت خلال الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ وقد تم خلالها تطوير ٣٠٦ مناطق عشوائية فى خمس محافظات ويقطنها نحو ٣,٨ مليون نسمة يمثلون ٢٢٪ من سكان هذه المحافظات.

وأضاف الوزير أن دور الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص يتركز فى تهيئة المناخ وتحديد الأطار العام الذى يؤدى إلى زيادة الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية علاوة على دورها فى التنمية البشرية والقضاء على الفقر والتوزيع العادل للخدمات الصحية والتعليم والاسكان خاصة لمحدودى الدخل.

وحول سبل النهوض بالشعوائيات وتطويرها وتوفير الخدمات الأساسية لها أو ازالتها وتوفير مساكن بديلة لسكانها كان هذا التحقيق والتفاصيل فى السطور التالية.

أصبحت المناطق العشوائية فى مصر مرضاً مزمنا وأمراً واقعاً أجرت الحكومة للتعايش معه وأصبح لزاما عليها أن تتدخل لمنع عودتها وان تقوم بتطويرها بصورة جذرية خاصة أن جهود الدولة فشلت فى وقف سرطان العشوائيات الذى افرز العديد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة.

ويشير تقرير للمجلس القومى للخدمات والتنمية يحمل عنوان «التنمية الاجتماعية للمناطق العشوائية» أن هذه المجتمعات تمثل ظاهرة سلبية ازدادت فى العديد من المدن دون منعه قانونيا ودون تخطيط عمراني وتفتقد العديد من الخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحى وأمن وطرق ورعاية وهذا نتيجة تجمع ساكنى هذه المناطق فى بيوت بدائية من الصفيح والخشب ومخلفات العمارات على هيئة أكواخ وعشش.

وكشف التقرير عن العديد من السمات العامة التى تميز سكان هذه العشوائيات ومنها انتشار الأمية والفقر والبطالة بنسبة كبيرة نتيجة قبول أهالي هذه المناطق لأى فرصة عمل مهما كانت متدنية بالاضافة لاعتمادها على دخول غير مستقرة وهو ما أوجد لدى العديد منهم الشعور بالهامشية وافتقار المكانة والهوية الاجتماعية والقيمة الانسانية.

وقد طالب التقرير ببعض التوصيات العامة ومنها الاهتمام بتطوير المناطق العشوائية واخراجها عن نطاق العشوائيات إلى اطار المناطق الحيوية وإنشاء المزيد من مراكز الشباب والمراكز الصحية والمدارس ورصف الشوارع وانشاء مستشفيات متطورة لتلك التجمعات السكنية وافتتاح السويقات حضارية ومراكز تدريب مهنى لتأهيل الشباب للدخول إلى سوق العمل للحد فى البطالة.

كما طالب التقرير بضرورة تبنى المحليات خطة عمل للتنمية الاجتماعية لتحسين سلوكيات المناطق العشوائية ووضع تصور لدور التنوير للمفكرين والمثقفين لوضع حلول لمشاكل العشوائيات مع ربط كافة الخدمات العمرانية لهذه المناطق واعداد برامج اعلامية للمناطق العشوائية خاصة مع تيسير كافة الخدمات التعليمة والصحية والبيئية والطوارى مع ضرورة الوضع فى الاعتبار أن تتم عملية التطوير وفقاً خطة عمل شاملة ومتدرجة لمواجهة مشاكل العشوائيات مع أهمية المواجهة من كافة الاجهزة المعنية للحد من استحداث عشوائيات جديدة والعمل على رفع مستوى معيشة القرى داخل المحافظات الطاردة للحد من الهجرة للمناطق العشوائية مع تحسين الخدمات المعيشية للمواطنين والاصرار على هيبة القانون.

القيمة الايجارية

ويوضح د. محمد عبد الباقى استاذ الهندسة بعين شمس ورئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية قائلاً أن تدخل الدولة فى الحد من القيمة الايجارية للوحدات السكنية فى بداية الخمسينيات أدى إلى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار فى الاسكان وهو السبب الرئيسى فى ظهور مشكلة العشوائيات فى أواخر الستينيات وزاد من مخاطر الظاهرة احداث التهجير من مدن القناة وحينما تدخلت الدولة لحل هذه المشكلة قامت بتوفير اسكان نمطى يتمشى مع الفكر الاشتراكى فى ذلك الوقت وهذا التدخل لم يكن كافياً للوفاء باحتياجات السكان بعد الانفتاح وانتشرات ظاهرة المناطق العشوائية بجوار المناطق الصناعية وأماكن فرص العمل فى القاهرة والمدن الكبرى حيث لم يواكب ذلك وجود مخططات من الدولة لاستيعاب الطلب المتزايد على المساكن وفى نفس الوقت كانت القيمة الايجارية مجمدة مع وجود تضارب بين أجهزة الدولة وكيفية التعامل مع برامج الارتقاء بالبيئة العمرانية فتارة يتم إدراج هذه المشروعات ضمن اختصاصات الأجهزة المحلية والمحافظات وتارة يتم إلحاقها بالاسكان وتارة أخرى تكون بدون سلطة مراجعة.

ويؤكد د. محمد ان الاحكام بالمناطق العشوائية يزداد قبل اجراء الانتخابات حيث يتم مدها ببعض المرافق والخدمات وهذا فقط للحصول على التأييد الشعبى لتلك المناطق وذلك دون وجود أى مخططات مسبقة لاستيعاب امتدادات المناطق العشوائية.

ويشير د. محمد الى ان الدولة تستخدم نمطا واحدا فى الارتقاء بهذه المناطق من خلال جمع القمامة وتمهيد الطرق ومدها بالمرافق الاساسية وبخاصة المياه دون أن تقوم بتنفيذ مشروعات للصرف الصحى لضيق الشوارع وسوء حالة التربة فى العديد من هذه المناطق ولا تلتفت الدولة لمشاكل البيئة الاجتماعية والاقتصادية بها.

لوضع برامج لتوعية المجتمع وتدريبه على الحرف ومنها البناء.. فإذا حرصت الدولة على الإتقاء الاجتماعى والاقتصادى ستصبح البيئة العمرانية صالحة للارتقاء بها وهذا لن يتحقق دون مشاركة للسكان فى جميع مراحل التطوير بداية من مرحلة وضع المخططات العمرانية حتى يسهم الفرد فى بناء مسكنه بنفسه وعلى أسس سليمة..

تمليك الأراضى

ويؤكد د. محمد أن الاستقرار الذى ينشده أهالى المناطق العشوائية يمكن أن يحدث إذا قامت الدولة بخطوة جدية لتمليك الأراضى لقاطنى العشوائيات حيث ان أغلبيتها تم البناء عليها بوضع اليد وذلك حتى يشعروا بالأمان والاطمئنان ولكن بشرط أن يكونوا قادرين على البناء من خلال المعونة الفنية والارشاد بواسطة الأجهزة المحلية وأن تقوم المنظمات غير الحكومية بتنظيم مجهودات افراد المجتمع العشوائى ومعاونتهم فى وضع المخططات ومعاونتهم أيضاً فى توفير مواد البناء وأساليب التشييد التى تتوافق مع امكانياتهم الذاتية.

ويشير د. محمد الى وجود العديد من الأساليب المبتكرة للبناء فى دول العالم الثالث ومنها البناء بالطوب المعشق رأسياً فهو لا يحتاج إلى مونة ويمكن لافراد المجتمع العشوائى البناء بأنفسهم بهذه الطريقة طبقاً لمبدأ المعمارى الراحل حسن فتحى القائل (ان فرداً واحداً لا يمكنه أن يبنى مسكنه فى حين يمكن لعشره أفراد بناء عشرة مساكن) فهذا المبدأ يحتوى على قيمة إسلامية رائعة فى التعاون والتكافل الاجتماعى وعدم الركون إلى الدولة فى كل شىء.وفى النهاية يوضح د. محمد أنه يجب على الدولة والمنظمات الأهلية ورجال الأعمال المساهمة فى تنظيم مجهودات أفراد المجتمع وتدريبهم على حرف البناء واعطاؤهم المشورة الفنية مع ترك عملية البناء والصيانة لافراد المجتمع.

مساهمات

ويقول رجل الأعمال مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية بالقاهرة ان مسألة تطوير العشوائيات تعد عملاً إيجابياً يمكن أن يسهم فيه رجال الأعمال والدليل على ذلك تطوير منطقة عشوائية مثل مساكن زينهم فقد أقيم بها أكثر من ٩٧ وحدة مطورة بعد أن كانت مجرد عشش مشيراً الى أن نجاح تجربة التطوير قائمة على التسهيلات التى تقدمها الحكومة للمشاركين فى عملية تطوير العشوائيات مع تحديد الخطة التى يجب أن يسير على نهجها كل الاطراف المشاركة فى عملية التطوير.. ولذلك فلا ينبغى أن تلقى هذه المسئولية على كاهل رجال الأعمال فقط دون أدنى مشاركة من الأجهزة المعنية.

ويشير مصطفى إلى أهمية دور البنوك وشركات التأمين فى تمويل هذه العملية وذلك لأنها ستعود بالربح على المجتمع ورجال الأعمال خاصة وأن المناطق العشوائية عبارة عن مناطق سكنية أفقية مزدحمة بالسكان وتعانى من ضعف فى الخدمات وتطوير هذه المناطق يعنى إنشاء مبان جديدة وتوصيل المرافق والخدمات وهذه أنشطة اقتصادية يميل اليها رجال الأعمال لأنها تحقق عائداً سريعاً وهذا يتطلب أيضاً التنسيق مع الأجهزة الحكومية والبنوك وشركات التمويل والمحليات.

إزالة العشش

ويقول د. عبد الله عبد العزيز رئيس قسم التخطيط بهندسة عين شمس سابقاً.

لابد أن تقوم الدولة باعادة تسكين سكان العشوائيات للارتقاء بهم مع ازالة المبانى المخالفة مثل الأكواخ والعشش.. مشيراً فى نفس الوقت الى العجز الشديد فى المتنفسات وعلى رأسها الحدائق وعلى هذا يجب على الدولة انشاء مدن جديدة مثل السلام والحرفيين ونقل سكان العشوائيات اليها وإقامة حدائق مكانها مثلما حدث فى عشوائيات العرب والمحمدى فقد تم نقل سكانها الى مدينة السلام ومدينة الحرفيين حيث تم توفير فرص عمل ومسكن لهم فى وقت واحد.

ويطالب د. عبد الله بإزالة وليس تطوير العشوائيات الرديئة التى لا تتوافر بها المرافق والخدمات الضرورية ومن المفروض أن يتم اعادة تسكين هؤلاء على جانبى الوادى وعلى مشارف الصحراء مع توفير فرص عمل مناسبة لهم خارج نطاق المناطق المكتظة وفى نفس الوقت توجد عشوائيات لا تحتاج إلى إزالة وقابلة للتطوير بمدها ببعض المرافق ووضع خطة حكومية للارتقاء بها عن طريق اضافة الخدمات التعليمية ومحو الأمية والخدمات الصحية وتنظيم الأسرة ومن الضرورى انشاء مركز اجتماعى يحتوى على باحثين اجتماعيين لتطوير أفكار سكان هذه المناطق.

ويطالب د. عبد الله بأن تحدد الدولة دور رجال الأعمال والمستثمرين فى تطوير هذه العشوائيات وكذلك الجمعيات غير الحكومية عليها دور كبير فى تطويرها وايجاد فرص العمل خاصة وأننا بناؤون بالفطرة... والمهم لابد من اتحاد كافة هذه الأجهزة على هدف واحد وهو إخلاء المدن من الاسكان العشوائى واخراج سكانها إلى الصحراء والمناطق الجديدة وعلى أسس اقتصادية يقوم بتخطيطها خبراء اقتصاديون واجتماعيون لأن مشروع تطوير العشوائيات مشروع قومى يجب أن تتبناه جميع أجهزة الدولة والقطاع الخاص والمستثمرون ورجال الأعمال.

مصطفى زكى:

رجال الأعمال مطالبون بالمشاركة فى تطوير العشوائيات

د. محمد عبد الباقى:

تخفيض الدولة للقيمة الايجارية فى بداية الستينيات وراء نشر العشوائيات

القت اجهزة الامن بمحافظة الاسكندية

الحكومة تنوى التقدم بمشروع قانون لانقاذ

ان الاصل فى الدستور ان كل عمليات